E/ESCWA/CL6.GCP/2024/ACPF/Background.1

ورقة معلومات أساسية
سياسات حماية المستهلك من أجل الاستدامة/ تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1. مقدمة

تحوّل مفهوم التنمية المستدامة إلى حجر أساس في السياسة الدولية بعد أن كان قد طُرح للمرّة الأولى في مبادرات رائدة في ثمانينيات القرن العشرين مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 38/161 وتقرير لجنة برونتلاند بعنوان "مستقبلنا المشترك". وأصبحت التنمية المستدامة بركائزها الثلاث المتمثّلة في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، مبدأً توجيهياً لجهود التنمية العالمية. ويكمن في جوهر هذا التحوّل الإقرار بالأثر الكبير لخيارات المستهلك على ركائز التنمية المستدامة.

شهد عام 1992 نقطة تحوّل حاسمة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي أدخل مفهوم الاستهلاك المستدام إلى حوار السياسة العالمية. وأسفر المؤتمر عن جدول أعمال القرن 21 الذي شدّد على أنّ ممارسات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، لا سيما في البلدان الصناعية، تسهم بدرجة كبيرة في تدهور البيئة العالمية. وأكّد جدول أعمال القرن 21 على الحاجة الملحّة إلى التصدي لهذه المسألة، موجّهاً الانتباه إلى عواقبها السلبية المتمثّلة في تفاقم الفقر وتوليد التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

وتوسّع النقاش عن الاستدامة ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه برزت بشكلٍ متزايد الأهمية المتنامية للاستهلاك المستدام، ممّا سلّط الضوء على الحاجة الماسة إلى دمج الاستدامة في سياسات حماية المستهلك لتكون بمثابة حلقة وصلٍ محورية تعمل على مواءمة الخيارات الفردية مع أهداف التنمية الأوسع نطاقاً.

وتُعتبر سياسات حماية المستهلك اليوم مفيدةً للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجهٍ خاص على الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان). وفي حين أنّ تأثيرها المباشر على أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل الهدف 10 (الحدّ من عدم المساواة)

والهدف 13 (العمل المناخي)، قد لا يكون موثّقاً صراحةً في المراجع الحالية، فإنّ مساهمتها واضحة في مجال وضع ممارسات سوقٍ مستدامة. ولا تدافع سياسات حماية المستهلك عن مصالح المستهلك فحسب، بل تحفّز أيضاً، عند ترسيخ سياسات الاستهلاك المستدام فيها، إقامةَ بيئةٍ اقتصادية مستدامة وعادلة، تماشياً مع الأغراض الأوسع نطاقاً لأهداف التنمية المستدامة، لا سيما تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

وبناءً على ذلك، تستكشف ورقة المعلومات الأساسية هذه التداخل الهام بين سياسات حماية المستهلك وأنماط الاستهلاك المستدام، لتسليط الضوء على الديناميات المتطوّرة لسلوك المستهلك وأهمية تطوير أُطر سياسات قوية لدعم مستقبل مستدام.

2. المنظور العالمي

شهدت الساحة العالمية تحوّلاً كبيراً في سلوك المستهلك الذي توجّه في السنوات الأخيرة نحو الخيارات المستدامة. وتعكس الاتجاهات العالمية، وخاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تركيزاً متزايداً على الاستدامة في قرارات الشراء، وتسلّط دراسات ماكنزي ونيلسن آي كيو الضوء على النمو الهائل للمنتجات التي تتماشى مع المبادئ البيئية والاجتماعية والإدارية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أظهرت الأرقام الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية أنّ المنتجات ذات الادعاءات البيئية والاجتماعية والإدارية قد حقّقت معدل نمو تراكمي قدره 28 في المائة في المتوسط، متفوّقةً على المنتجات التي لا تركّز على الاستدامة[1] والتي سجّلت معدّل 20 في المائة.

ومع ذلك، لم يتمّ تحديث الأُطر التشريعية والسياسية لحماية المستهلك بحيث تستوعب اتجاهات السوق الجديدة نحو نتائج أكثر استدامة. وتكشف خريطة حماية المستهلك العالمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الموضّحة في الشكل 1، أنّ 32 دولة فقط من أصل 106 دول تتطرّق إلى الاستهلاك المستدام في قانونها الرئيسي لحماية المستهلك، وأنّ 40 وكالة فقط من وكالات حماية المستهلك تملك سلطة وضع سياسات متعلقة بالاستهلاك المستدام. ولإعادة وضع عملية تحقيق الهدف 12 على المسار الصحيح، ينبغي إعادة النظر بصورة عاجلة في الاستهلاك المستدام على الصعيد الوطني وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الشكل 1. التشريعات المتعلّقة بالاستهلاك المستدام

المصدر: UNCTAD World Consumer Protection Map.

3. دور أصحاب المصلحة في الانتقال إلى الاستهلاك المستدام

لطالما شدّدت الأمم المتحدة على دور المستهلك في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وتؤدي مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك (المشار إليها في ما يلي بالمبادئ التوجيهية) دوراً محورياً في مساعدة البلدان على صياغة قوانين متعلقة بالاستهلاك المستدام وإنفاذها[2]. وتسند هذه المبادئ التوجيهية المسؤوليات إلى مجموعة من أصحاب المصلحة تشمل الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والمجتمع المدني ومجموعات المستهلكين والأفراد الذين يُعتبَرون "مستهلكين مطّلعين". ويقرّ هذا النهج الشامل بالدور النافذ الذي يؤدّيه المستهلكون المطّلعون في صياغة عمليات جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

ألف. الحكومات

تُتاح للحكومات، كونها من واضعي السياسات، سُبُلٌ مختلفة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامَين. وهي تؤدي، باعتبارها من أصحاب المصلحة، دوراً حاسماً في صياغة المنحى القانوني والسياسي، وتوفير الحوافز، ووضع لوائح تنظيمية توجّه الشركات والأفراد نحو نهج استهلاك أكثر استدامة ومراعاةً للبيئة.

وتدعو المبادئ التوجيهية إلى إدماج "أولويات محدّدة لحماية المستهلك" في السياسات الوطنية مع التأكيد على مواءمتها مع السياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويُعدّ هذا الأمر ضرورياً لتلبية احتياجات السكان المتنوّعة مع مراعاة تكاليف التدابير المقترحة وفوائدها (المبدأ التوجيهي 4). بالإضافة إلى ذلك، تبرز المبادئ التوجيهية أهمية برامج تثقيف المستهلكين كأداةٍ استراتيجية للحكومات لتعزيز الاستهلاك المستدام. وتؤدي هذه البرامج دوراً حاسماً في إعلام الجمهور بالأثر البيئي المترتّب عن خياراته، فضلاً عن حقوقه والتزاماته واعتباراته الثقافية، على النحو الذي يؤكده المبدأ التوجيهي 42. وتهدف المبادئ التوجيهية أيضاً إلى تلبية احتياجات المستهلك المشروعة التي تشمل الحماية من المخاطر التي تهدّد الصحة والسلامة، والحصول على معلومات كافية لاتخاذ خيارات مستنيرة قائمة على التفضيلات الفردية، وتثقيف المستهلك، وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة (المبدأ التوجيهي 5)[3].

وتستخدم الحكومات، بحُكم تقيّدها بهذه المبادئ التوجيهية، مزيجاً من الأدوات الأساسية مثل آليات صياغة السياسات والتشريعات وآليات الإنفاذ. ولا يضمن هذا النهج المتعدّد الأوجه دمج مبادئ الاستهلاك المستدام في السياسات الوطنية فحسب، بل يكفل أيضاً فعالية إنفاذها.

صياغة السياسات

الحثّ على تثقيف المستهلكين وزيادة وعيهم: يتمّ تشجيع واضعي السياسات على صياغة برامج شاملة لتثقيف المستهلكين لزيادة الوعي بآثار المنتجات والخدمات على البيئة والمجتمع. وينطوي هذا الأمر على التشديد على أهمية دقّة المعلومات من خلال برامج شفافة للبطاقات البيئية على المنتجات، وخصائص المنتجات المفضّلة، وتقارير بيئية شاملة. وفي هذا الصدد، تصبح القنوات المتنوعة، مثل المدارس ومنصّات التعلّم الإلكتروني وأنشطة التوعية المجتمعية، ضروريةً لنشر المعلومات وتعزيز قاعدة مستهلكين مطّلِعة وممكَّنة ومكرَّسة للممارسات المستدامة.

وعلى الحكومات أيضاً أن تكفل إمكانية وصول جميع فئات المستهلكين إلى برامج المعلومات والتثقيف على نطاق واسع، مع التركيز بوجهٍ خاص على وصول الفئات الضعيفة والمحرومة مثل الأطفال والمسنّين وسكان المناطق النائية والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتماشى هذا النهج الشامل مع تركيز المبادئ التوجيهية على التعليم كاستراتيجية أساسية للنهوض بالاستهلاك المستدام. وفي هذا السياق، بدأت بلدان مختلفة بإقرار أهمية حملات التثقيف الموجّهة نحو المستهلك وبتنفيذ هذه الأنواع من البرامج لتحفيز التغييرات السلوكية الطويلة الأجل، لا سيما تعزيز عادات الاستهلاك المستدام.

ويجب أن يُستكمَل التعليم بأساليب مختلفة لكي تنجح الاستراتيجية القوية بتمكين المستهلكين. ويشمل ذلك نشر استراتيجيات تواصل متنوّعة، والاستفادة من التكنولوجيا المتطوّرة، واكتساب فهم عميق لسلوك المستهلك المعقّد.

تعزيز أنماط الاستهلاك المستدامة: من خلال تعزيز البرامج المتعلقة بالاستهلاك المستدام، تشجع الحكومات المستهلكين بنشاط على اتخاذ خيارات تمنح الأولوية للاستدامة البيئية والاجتماعية. ويتضمن ذلك اعتماد المنتجات ذات الشهادات المراعية للبيئة ودعم الشركات المعروفة بممارسات الاستدامة الفعّالة. ويتجاوز هذا النهج قرارات الشراء الفردية، فيحفّز الجهود الجماعية للتخفيف من الأثر البيئي وتعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية.

استراتيجيات التواصل والمشاركة: تنشر الحكومات، في سعيها إلى مناصرة أنماط الاستهلاك المستدامة، استراتيجيات التواصل والمشاركة على نحوٍ مدروس، بما في ذلك حملات الإعلان والتسويق ووسائل التواصل الاجتماعي التي تهدف إلى إعلام المستهلك وإشراكه في الممارسات المستدامة. وتؤدي هذه الاستراتيجيات بفعالية إلى سدّ "الفجوة بين النية والعمل" من خلال التأكيد على أهمية الالتزامات العامة واستخدام تقنيات الدفع القائمة على الانحيازات السلوكية. وتدمج الحكومات جهود التواصل مع أنماط الاستهلاك المستدامة لتمكين الأفراد من اتخاذ خيارات مستنيرة والمساهمة في سوق أكثر استدامة وأخلاقية.

الإطار 1. مبادرة مصر المبتكرة للحدّ من استهلاك الأكياس البلاستيكية

في عام 2017، أطلقت وزارة البيئة في مصر مبادرة وطنية تهدف إلى الحدّ بدرجةٍ كبيرة من استهلاك الأكياس البلاستيكية. وركّزت الحملة، التي تعمل تحت شعار "كفايانا أكياس بلاستيك"، على التعبئة والتوعية للتخفيف من الأثر البيئي للأكياس البلاستيكية التي تُستخدم مرّة واحدة.

وشملت الاستراتيجيات الرئيسية المستخدمة ما يلي:

1. التعبئة الوطنية: اضطلعت الوزارة بدورٍ استباقي في تعبئة الجمهور، وشدّدت على المسؤولية الجماعية للحدّ من استخدام الأكياس البلاستيكية.
2. استهداف النساء كمؤيّدات للحملة: اعترفت الحملة بالدور المؤثّر للمرأة واعتبرتها فرداً أساسياً في تثقيف العائلات والأصدقاء والمجتمع ككلّ بشأن المخاطر المرتبطة بالأكياس البلاستيكية غير القابلة لإعادة التدوير.

وكانت للمبادرة الآثار التالية:

- ساهمت المبادرة في زيادة الوعي بالعواقب البيئية المترتّبة عن استخدام الأكياس البلاستيكية.
- أدّى إشراك النساء كمؤيّدات للحملة إلى تعزيز الأثر المضاعِف، ممّا وسّع نطاق جهود التوعية.

المصدر: UNCTAD, Competition and Consumer Protection Policies for Sustainability, 2023.

التشريعات وآليات الإنفاذ

وسط هذا المشهد الديناميكي للاستهلاك المستدام، يعتمد التغيير التحويلي على التشريعات وآليات الإنفاذ. فالتشريعات هي بمثابة ركيزة تحدّد الممارسات المستدامة وتنظّمها، في حين أنّ آليات الإنفاذ الفعّالة تعطي زخماً لهذه القوانين، فتضمن تنفيذها بفعالية ومساءلة أصحاب المصلحة. وتعمل التشريعات وآليات الإنفاذ معاً على تحديد سلوكيات المستهلك، وإرشاد الشركات، وتوجيه المجتمعات نحو مسارٍ أكثر استدامة. وتبيّن القائمة التالية التدابير التشريعية الرئيسية وآليات الإنفاذ التي يمكن للحكومات استخدامها لدفع وترسيخ التحوّل النموذجي نحو الاستهلاك المستدام.

- **الضرائب والتدابير المالية الأخرى:** تؤمّن هذه الأدوات الفعّالة من حيث التكلفة حافزاً مالياً للشركات لمواءمة منتجاتها أو خدماتها مع الممارسات المستدامة. وتشمل هذه التدابير استخدام الضرائب للتأثير على سلوك المستهلك وتوجيهه نحو الاستدامة عن طريق رفع أسعار المنتجات الأقلّ استدامة. ويُعدّ تقديم الدعم والحوافز أداة أخرى لحثّ المستهلكين على اتخاذ خيارات أكثر استدامة.
- **الإنفاذ المشدّد للتشريعات ضد الادعاءات البيئية المضلّلة:** يمثل هذا الإجراء جهداً متزايداً تبذله السلطات التنظيمية والهيئات الإدارية للتحقيق الصارم في حالات تقديم الشركات أو المنتجات بيانات خادعة أو غير دقيقة بشأن تأثيرها البيئي، والمعاقبة عليها ومنع حصولها.
- **تكييف السياسات المستهدِفة:** ينبغي للحكومات أن تعترف بالتنوّع في احتياجات المستهلك وتفضيلاته والعوامل المؤثِّرة المحتملة، وأن تكيّف أدوات السياسات العامة مع مختلف أنواع الأُسَر المعيشية أو الأفراد أو المجموعات، مع مراعاة العوامل المتغيّرة مثل الدخل والعمر والتحيّزات والمواقف ونوع الجنس.
- **تحديد سُبُل تسوية المنازعات والإنصاف:** يمكن للحكومات تعزيز قوانين حماية المستهلك من خلال صياغة آليات لتسوية المنازعات يسهل الوصول إليها لتوفير سُبُل الإنصاف من الممارسات غير العادلة. ويتيح هذا الأمر تمكين المستهلك كما يعزّز ثقته في الإطار القانوني، مما يحفّز إقامة سوق عادلة وخاضعة للمساءلة مؤاتية للاستهلاك المستدام.
- **إجراءات الإنفاذ التي تطبّقها الوكالات التنظيمية:** يمكن للوكالات التنظيمية اتخاذ إجراءات إنفاذ بحقّ الشركات التي تقدّم ادعاءات غير متّسقة مع الإرشادات المعمول بها لضمان الامتثال للممارسات المستدامة.
- **المراجعات والتحديثات المنتظِمة للأطر القانونية:** يمكن للحكومات الشروع في مراجعات وتحديثات منتظِمة للأطر القانونية لمواءمة اللوائح التنظيمية مع تغيّرات السوق، ممّا يعكس استجابة ديناميكية لتطوّر منحى الاستهلاك المستدام.

الإطار 2. الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإدارة النفايات في الإمارات العربية المتحدة: الإنفاذ على أرض الواقع

تؤكد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإدارة النفايات في الإمارات العربية المتحدة على التزام جميع أصحاب المصلحة بحماية البيئة واعتماد الاقتصاد الدائري. وتهدف الاستراتيجية، من خلال مبادراتٍ تقودها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والقطاع الخاص، إلى تعزيز آليات التخلّص من النفايات، وتكثيف جهود إعادة التدوير، وتوسيع مسؤولية المنتِج، وزيادة الوعي في المجتمع الإماراتي. وتركّز التوجّهات الاستراتيجية على تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وتنفيذ ممارسات الاقتصاد الدائري في أنشطة إدارة النفايات، وضمان الأنظمة المناسبة للتخلّص منها، وتعزيز البحث والابتكار.

الإطار القانوني: النهوض بممارسات إدارة النفايات

تُنظَّم عمليات إدارة النفايات بموجب الإطار القانوني المؤلّف من القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2018 وقرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2021. ويتماشى هذان التشريعان مع أفضل الممارسات، فيحدّدان مسؤوليات مولّدي النفايات، ويشجعان على فرزها، ويضعان معايير لمرافق معالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الخطرة وضوابط بيئية للمطامر. كذلك، تفرض اللوائح التنظيمية غرامات على التخلّص غير السليم من النفايات، فتثني عن إلقاء القمامة في الشوارع ومعالجة النفايات بطريقة غير مناسبة. وتعكس هذه التدابير القانونية التزام الإمارات العربية المتحدة بالحدّ من المخاطر البيئية وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات. وسجّلت الإمارات العربية المتحدة تحسّناً إيجابياً على مدى العامين الماضيين بعد دخول هذين التشريعين حيّز التنفيذ.

المصدر: Towards Osaka Blue Ocean Vision, United Arab Emirates: Action and Progress on Marine Plastic Litter, 2023.

لا يقتصر دور الحكومة في تعزيز سياسات الاستهلاك المستدام على توفير السياسات للمستهلكين والشركات فحسب، بل ينطوي أيضاً على ضمان التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، وهو أمرٌ أساسي لتطوير سياسات استهلاك مستدامة شاملة. كذلك، يشمل دور الحكومة إيجاد أوجه تآزر بين الشركات ومجموعات المستهلكين والمنظمات الحكومية، مع التركيز على نهج شاملٍ متكامل. وتجدر الإشارة إلى أنّ إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين هؤلاء يسمح لواضعي السياسات بتشجيع السلوك الأخلاقي خلال دورة حياة المنتج بأكملها، بدءاً من التصميم وصولاً إلى الإنتاج والتوزيع.

الإطار 3. المبادرات العالمية للاستهلاك المستدام: توجيه الحكومات في وضع السياسات وحماية المستهلك

يمكن للحكومات أن تحصل على توجيهات قيّمة بشأن صياغة السياسات وإنفاذ حماية المستهلك انطلاقاً من المبادرات الإقليمية والعالمية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الفريق العامل التابع للأونكتاد المعني بحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية، الذي تقوده هيئة الإشراف على الصناعة والتجارة في كولومبيا. ويشدّد تقرير الفريق، الذي يجمع خبرات من 18 دولة، على أهمية تعزيز التشريعات، لا سيما في الأسواق الرقمية، لمعالجة الادعاءات البيئية المضلّلة.

وأسفرت مبادرة أخرى قامت بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالتعاون مع الأونكتاد، عن مجموعة أدوات بشأن الاستهلاك المستدام، قدّمت رؤى ذات صلة للدول خارج الرابطة. كذلك، تشارك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنشاطٍ في مراجعة شاملة للسياسات العالمية ودراسات تجريبية لفهم مواقف المستهلك وتقييم فعالية الادعاءات الخضراء والأساليب الرقمية في تعزيز الاستهلاك المستدام.

المصدر: UNCTAD, Competition and Consumer Protection Policies for Sustainability, 2023.

باء. الشركات

تمثل الشركات المجموعة الرئيسية الثانية من أصحاب المصلحة المشاركين في مساعدة المستهلك على تحقيق الاستهلاك المستدام. وتتوجّه مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الاستهلاك المستدام إلى الشركات على وجه التحديد، وتضع معايير لتحسين ممارساتها وتلبية احتياجات المستهلك. كما تحثّ القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في حماية المستهلك من خلال المعاملة العادلة، والسلوك التجاري الأخلاقي، والإفصاح بشفافية عن المعلومات، وحماية الخصوصية، والآليات الفعالة لمعالجة الشكاوى (المبدأ التوجيهي 11).

ويمكن أن يكون للشركات تأثير كبير في تعزيز الاستهلاك المستدام من خلال مبادرات استراتيجية مثل:

- **نهج دورة الحياة:** تشجيع الشركات على النظر في دورة الحياة الكاملة للمنتجات أو الخدمات عند تقديم ادعاءات بيئية. ويهدف ذلك إلى تشجيع الشركات على منح الأولوية للاستدامة في تصميم السلع والخدمات وإنتاجها وتوزيعها.
- **تصميم المنتج:** ابتكار المنتجات وتسويقها مع التركيز على الاستدامة، ودمج المواد المراعية للبيئة وكفاءة الطاقة وإمكانية إعادة التدوير.
- **إدارة سلسلة التوريد:** استكشاف المصادر المستدامة والتعاون مع المورّدين الملتزمين بالعمليات الأخلاقية التي تستوفي شروط المسؤولية البيئية.

الإطار 4. النمو المدفوع بالمبادئ البيئية والاجتماعية والإدارية: محفزٌ للاستهلاك المستدام ونجاح الأعمال

مع التطوّر السريع لمنحى الاستهلاك العالمي، يؤدي قطاع السلع الاستهلاكية المعبأة الذي يساهم بتريليونات الدولارات في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، دوراً أساسياً في تعزيز الاستدامة والشمولية. ورغم أنّ المستهلك يفضل المنتجات التي تستوفي شروط المسؤولية البيئية والاجتماعية، تسعى شركات السلع الاستهلاكية المعبأة جاهدةً إلى إيجاد طلبٍ وفيرٍ على منتجاتها. وتكشف دراسة شاملة لماكنزي ونيلسن آي كيو تمتد على فترة خمس سنوات (من عام 2017 إلى حزيران/يونيو 2022) عن رؤى مقنعة. فقد حقّقت المنتجات المستوفية للادعاءات البيئية والاجتماعية والإدارية نمواً تراكمياً بلغ 28 في المائة في المتوسط، متفوّقةً على المنتجات التي لا تستوفي هذه الادعاءات، والتي سجّلت نمواً تراكمياً بنسبة 20 في المائة. وساهمت المنتجات المستوفية للادعاءات البيئية والاجتماعية والإدارية بنسبة 56 في المائة من النمو الإجمالي، ممّا ولّد علاقة واضحة بين إنفاق المستهلك وادعاءات الاستدامة. ووجدت الدراسة أنّ المنتجات التي تستوفي عدّة ادعاءات بيئية واجتماعية وإدارية قد حقّقت نمواً بمعدّل أسرع بمرّتين مقارنةً بالمنتجات التي تستوفي ادعاءً واحداً، ممّا يؤكد على إمكانية الإعراب عن المصداقية باعتماد نهج شامل للمبادئ البيئية والاجتماعية والإدارية.

وتؤكد هذه النتائج على الدور الحاسم لدمج الالتزام بالمبادئ البيئية والاجتماعية والإدارية في استراتيجيات الأعمال، ومواءمة الضرورات الأخلاقية مع الأسباب المقنعة التي تحرّكها الأعمال. وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية منح الأولوية للأنشطة المحفّزة للمبادئ البيئية والاجتماعية والإدارية ضمن مجموعة المنتجات، وإطلاع المستهلك على هذه الأنشطة من خلال البطاقة التعريفية للمنتج، والاستثمار في المبادئ البيئية والاجتماعية والإدارية في ما يتعلق بالمنتجات الموجودة والجديدة، ودمج الفوائد عبر كافة فئات المنتجات، واعتماد التصميم المستدام مع الكفاءة من حيث التكلفة، والاعتراف بالديناميات الخاصة بكلّ فئة. ويبرز تبنّي الطبيعة المترابطة للمبادئ البيئية والاجتماعية والإدارية وتقديم المنتجات التي تعالج شواغل متعدّدة، بمثابة استراتيجية قوية لتعزيز الاستهلاك المستدام وتحقيق نموّ كبير في الأعمال.

المصدر: McKinsey and NielsenIQ, Consumers care about sustainability—and back it up with their wallets, 2023.

تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

يتزايد تشجيع الشركات على تبني الاستدامة من خلال دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في نماذجها. ويؤكد مفهوم "الأساس الثلاثي" على أهمية الناس والربح والكوكب، ويشجع الشركات على توسيع اعتباراتها لتتخطّى المكاسب المادية. ويؤدي المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة دوراً أساسياً في إشراك الشركات على الصعيد العالمي، وإعادة تعريف جوانب مثل الربح والخسارة وتوليد القيمة في سياق التنمية المستدامة. والشركات مدعوّة للالتزام بالتدابير الحكومية الموجَّهة إليها.

الإطار 5. حملة اتصالات: تعزيز الاستهلاك المستدام من خلال قيادة الأعمال

تؤكد حملة "إنفيروفون"، التي تقودها شركة اتصالات الإماراتية، على الدور الأساسي للشركات في تعزيز الممارسات المستدامة. ومنذ عام 2007، تتابع شركة اتصالات هذه المبادرة التي تركّز على معالجة القضية البيئية العالمية للنفايات الإلكترونية. ومن خلال تقديم خدمة تسمح للناس بإعادة تدوير وبيع هواتفهم القديمة والصالحة للاستخدام، تهدف شركة اتصالات إلى المساهمة في أنماط الاستهلاك المسؤولة وقد نجحت في جمع أطنان من النفايات الإلكترونية والتخلص منها بطريقة مسؤولة في مرافق متخصّصة.

وتؤكّد مبادرة "إنفيروفون" على أهمية التخلّص السليم من الأجهزة الإلكترونية وإعادة تدويرها لمنع إطلاق المواد الضارة في البيئة. وتجّسد هذه المبادرة الدور الأساسي للشركات في تعزيز سلوك المستهلك المراعي للبيئة، إذ تقرّ بتأثير ممارسات الأعمال على الاستهلاك المستدام.

المصدر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، الاستهلاك والإنتاج بشكل مسؤول، 2023.

وتساهم الشركات، عند مواءمة عملياتها مع مبادئ الاستدامة، في تحقيق التناغم بين الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والحفاظ على البيئة. وتُعتبر جهودها المتضافرة مفيدةً لبناء قطاع أعمال مرن ومسؤول من أجل تحقيق مستقبل مستدام. وتتطلّب هذه المواءمة الإفصاح بشفافية عن المعلومات للمستهلكين لتعزيز الوعي والمساءلة. وفي هذا السياق، يشتمل دور الشركات على ما يلي:

- **الوصول إلى المعلومات والأدوات:** تزويد المستهلك بالمعلومات والأدوات الأساسية لاتخاذ خيارات تتماشى مع أهداف الاستدامة.
- **اعتماد الوضوح والشفافية في البطاقة التعريفية على المنتج:** تعزيز الشفافية في وضع البطاقة التعريفية على المنتجات لمساعدة المستهلك في اتخاذ قرارات مستنيرة.
- **توفير معلومات عن الأثر البيئي:** تقديم معلومات عن الأثر البيئي للمنتجات لتعزيز وعي المستهلك.
- **دعم المبادرات التعليمية:** دعم المبادرات التي تثقّف المستهلك بشأن الخيارات المستدامة، وتعزيز الشعور بالمسؤولية والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة.
- إنّ تزويد المستهلك بالمعرفة يعزّز الشعور بالمسؤولية والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة، ويساهم في إيجاد نمط استهلاك أكثر استدامة وأخلاقية.

الإطار 6. الخطوط الجوية القطرية: ممارسات مستدامة رائدة في مجال الطيران

تلتزم الخطوط الجوية القطرية بالتصدي لتغيّر المناخ من خلال تنفيذ تدابير للحدّ من استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة في جميع عملياتها. ومن أبرز مبادرات الخطوط الجوية القطرية برنامج التعويض عن الكربون الذي يسمح للمسافرين بالتعويض عن انبعاثات الكربون الناتجة عن رحلاتهم أثناء عملية الحجز. ويضمن هذا البرنامج، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل الجوي، التحقّق من المشتريات والاستخدام السريع لرموز الانبعاثات للتعويض عنها. وبلغت الخطوط الجوية القطرية أعلى مستوى في نظام الاعتماد في برنامج التقييم البيئي للاتحاد الدولي للنقل الجوي، فكانت أول من حقّق ذلك بين شركات الطيران في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن مركزها التشغيلي، مطار حمد الدولي، في طريقه ليصبح أول مطار في المنطقة يحصل على تصنيف أربع نجوم من نظام تقييم الاستدامة العالمي (GSAS). وتتماشى هذه المبادرات مع خطة الخطوط الجوية القطرية الأوسع نطاقاً لتوسيع الطاقة الاستيعابية ووضع معيار لممارسات الأعمال المستدامة في قطاع الطيران.

المصدر: US-Qatar Business Council, Qatar Sustainability Report: A Leader in Green Initiatives, 2021.

جيم. سائر مجموعات المستهلكين

تشدّد المبادئ التوجيهية أيضاً على دور منظمات المجتمع المدني في التعاون مع الحكومات والشركات من أجل تطوير الاستهلاك المستدام وتعزيزه بنشاط. وينطوي ذلك على اتباع نهج شامل يجمع بين مختلف السياسات مثل اللوائح التنظيمية، والأدوات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات الخاصة بقطاعات محدّدة (المبدأ التوجيهي 51). وتحدّد هذه الجهود المتضافرة أفضل الممارسات لتشجيع الاستهلاك المستدام، وأنماط الإنتاج، والإدارة البيئية الفعّالة. وتشمل إنشاء برامج لإعادة التدوير لتشجيع المستهلك على إعادة تدوير النفايات واختيار المنتجات المُعاد تدويرها. وتدعو المبادئ التوجيهية أيضاً إلى اعتماد سلع وخدمات جديدة مراعية للبيئة وإدماج التكنولوجيات التي تلبي احتياجات المستهلك وتساهم في الحدّ من التلوّث ومن استنفاد الموارد الطبيعية (المبدآن التوجيهيان 52 و57).

ويتوقّف تحقيق الاستهلاك المستدام على تضافر جهود أصحاب المصلحة المعنيين كافة. وتشدّد المبادئ التوجيهية على الحاجة إلى التنسيق وتعتبر الدراسات الاستقصائية للمستهلكين ضرورية لالتماس آراء المستهلك وتعليقاته. وإنّ مشاركة نتائج هذه الدراسات الاستقصائية بين الهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والشركات من شأنها أن تسهّل التعديلات والتحسينات المستمرّة في السعي لتحقيق الاستهلاك المستدام.

وإلى جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين المذكورين أعلاه، يمكن لجهّاتٍ أخرى المساهمة إلى حدٍّ كبير في تعزيز الاستهلاك المستدام. فالمؤسسات التعليمية تؤدي دوراً أساسياً من خلال دمج الاستدامة في المناهج الدراسية وإجراء البحوث. وتدعو المنظمات غير الحكومية إلى اعتماد الممارسات المستدامة، كما تراقب التأثير البيئي والاجتماعي للكيانات، وتنشر الوعي. وتُعتبر وسائل الإعلام قنوات نافذة لنشر الوعي المجتمعي، في حين أنّ المنظمات الدولية تعزّز التعاون العالمي للاستهلاك المستدام. بالإضافة إلى ذلك، تشجّع المؤسسات المالية الاستثمارات في المشاريع التي تركّز على الاستدامة وتدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تقييمات المخاطر. وإقراراً بالطابع المتعدّد الأوجه لأصحاب المصلحة، تُعتبر الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومات والمنظمات والشركات إلى جانب المستهلكين مفيدةً في صياغة سياسات الاستهلاك المستدام والنهوض بها.

الإطار 7. المدارس البيئية في الأردن: تعزيز الاستهلاك المستدام من خلال التعليم

المدارس البيئية هي مبادرة عالمية تُنفَّذ في أكثر من 51,000 مدرسة في 64 دولة وتركّز على تعزيز الاستدامة ضمن المؤسسات التعليمية. وكانت الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن المشغّل الوطني للمدارس البيئية منذ عام 2009، وقد وسّعت نطاق عملها ليشمل المدارس في عمّان والعقبة وإربد والمفرق والرمثا وشمال الشونة والديسي.

يتبع البرنامج نهج "التغيير الذي يقوده الطلاب"، حيث تقود فرق بيئية مؤلّفة من الطلاب والمعلمين وموظفي المدرسة عملية تحويل مدرستهم إلى مؤسسة مستدامة. وتلجأ المدارس إلى عملية منظّمة من سبع خطوات، لتختار مواضيع الاستدامة الرئيسية، وتضع خطط عمل، وتعمل على حصد شهادة "العلَم الأخضر" المرموقة.

ولا يشجّع برنامج المدارس البيئية الطلاب على التفكير والعمل على نحوٍ مستدام فحسب، بل أيضاً يجعل المدارس أبطالاً للاستدامة. فتُظهِر المدارس، بمشاركتها في البرنامج، التزامَها بالعمل على الاستدامة، وتتأهل للحصول على "العلم الأخضر" الذي يمثّل اعترافاً دولياً تعتمده الأمم المتحدة.

ويؤكّد برنامج المدارس البيئية على "نهج المدرسة الشامل"، فيعزّز الانتقال في التعليم والمناهج والبيئة المدرسية نحو الاستدامة. وعلى هذا النحو، تضطلع المدارس البيئية بدورٍ أساسي في نحت وعي الطلاب وفهمهم لممارسات الاستهلاك المستدامة، وتمهّد الطريق لجيلٍ يقدّر سلوكيات المستهلك المسؤولة والمراعية للبيئة ويشارك فيها بنشاط.

المصدر: الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، برنامج المدارس البيئية، 2023.

4. المنظور الإقليمي

تعكس حالة الاستهلاك المستدام في البلدان العربية مزيجاً من التقدّم والتحديات. وقد أجرت الإسكوا مؤخراً تقييماً لتشريعات حماية المستهلك في المنطقة العربية في إطار تقرير الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية (ABLF)، كشفت فيه عن الحاجة إلى بذل جهود مستدامة وجماعية لتعزيز الاستهلاك المستدام في المنطقة[4]. وتختلف النتائج بين البلدان، فتحتلّ الإمارات العربية المتحدة الطليعة في تبنّي الاستدامة باعتماد مبادرات مثل الأجندة الوطنية الخضراء 2030. وتؤكد سائر دول مجلس التعاون الخليجي، مثل البحرين وعُمان وقطر والكويت، على الاستدامة من خلال بذل المساعي الاستراتيجية من دون وضع تشريعات ملموسة. في المقابل، تتبع البلدان المتأثّرة بالنزاعات، مثل العراق وليبيا واليمن، نُهُجاً ضعيفة، بينما تبرز دولة فلسطين بتصنيف "متوسط" من حيث دمج الأحكام التي تركّز على الاستدامة في قوانين حماية المستهلك.

وتُظهر بلدان أخرى في المنطقة مستويات متفاوتة من الالتزام بالاستهلاك المستدام. ويبذل تونس والمغرب جهوداً جديرة بالثناء، فيعتمدان أُطراً قانونية متينة تدعم الاستدامة. في المقابل، سجّلت بلدانٌ أخرى، مثل الجزائر ومصر، تصنيفاً بدرجة "ابتدائي"، ممّا يشير إلى الحاجة إلى تعزيز جهودها. وسجّلت مصر ارتفاعاً في درجة تصنيفها بينما انخفضت درجة الجزائر. وأقرّ الأردن ولبنان بأهمية الاستهلاك المستدام في قوانين حماية المستهلك، لكنهما بحاجة إلى تطبيق تدابير أوسع نطاقاً لتحقيق تأثير شامل في هذا المجال.

الشكل 2. درجة الاستهلاك المستدام في الدول العربية

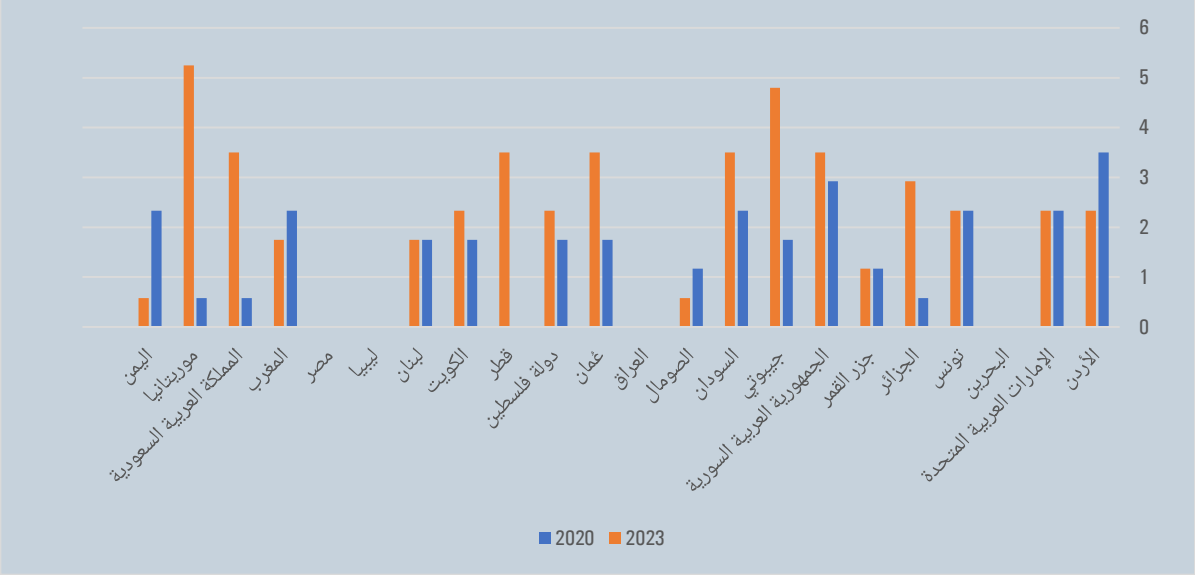

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا استناداً إلى نتائج تقرير الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية.

يُبرز التقييم عموماً التقدّم المحرَز ومجالات التحسين في النهج المعتمَد لتحقيق الاستهلاك المستدام في كافة البلدان العربية. ويُظهر الحاجة إلى اعتماد السياسات والقوانين التي تعزّز ممارسات الاستهلاك المستدامة وإنفاذها في ظلّ التحديات البيئية العالمية. وتُعتبر كلٌّ من جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا من البلدان التي ينبغي أن تكثّف جهودها في هذا الاتجاه.

الإطار 8. نحو اقتصاد دائري: حالة دول مجلس التعاون الخليجي

يُعدّ اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري أمراً ضرورياً للنهوض بالاستهلاك المستدام. من خلال تنفيذ استراتيجياتٍ مثل الحدّ من النفايات وإعادة استخدام المواد وإعادة تدوير المنتجات، يمكن لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي تطوير نهج استهلاك أكثر استدامة. وتعزّز ممارسات الاقتصاد الدائري كفاءة الموارد، وتطيل دورة حياة المنتج، وتخفّف الضرر البيئي، فتساهم في تحقيق هدف الاستهلاك المستدام عن طريق استخدام الموارد وإدارتها على نحوٍ مسؤول في كافة مراحل دورة الحياة. وتكشف الرؤى من دول مجلس التعاون الخليجي عن فوائد اجتماعية كبيرة في مجال الاستدامة البيئية على الجبهات المختلفة التالية:

الكفاءة في استخدام الطاقة: يمكن لاختيار التجهيزات المنخفضة الطاقة أن يحقّق فوائد كبيرة. فاستخدام مصابيح الصمام الثنائي الباعث للضوء (LED) قد يوفّر 70 إلى 90 في المائة من استهلاك الكهرباء ويقلّل انبعاثات ثاني الكربون الناجمة عنها. ويمكن أن تؤدي الممارسات الفعالة، مثل إطفاء الأنوار في الغرف الشاغرة وضبط إعدادات منظّم الحرارة وفصل الأجهزة غير المستخدمة عن الكهرباء، بالإضافة إلى استخدام تقنيات مثل مستشعرات الإضاءة والتحكّم الآلي بأجهزة المنزل، إلى توفيرٍ هائلٍ في الطاقة. وتقدّر الأبحاث أنّ التغييرات السلوكية والتدبير المنزلي الجيد من شأنهما أن يخفّضا استهلاك الطاقة السكنية في المنطقة بنسبةٍ تتراوح بين 15 و30 في المائة.

الكفاءة في استخدام المياه: يمكن أن يحقّق استخدام التجهيزات الموفّرة للمياه فوائد كبيرة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي فتسمح بتخفيض استخدام المياه بنسبة 25 في المائة في الحمامات والمراحيض، وأكثر من 60 في المائة في الحنفيات. وبما أنّ المنطقة تعتمد على المياه المحلاّة، يؤدي تقليل استهلاك المياه إلى توفيرٍ كبيرٍ في الطاقة وانخفاضٍ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

إدارة الأغذية والنفايات: يوفّر تنفيذ تدابير للحدّ من هدر الطعام الذي يمكن تجنّبه وتحسين ممارسات الفرز وإعادة التدوير فرصاً كبيرة لتعزيز الاستدامة البيئية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن إجبار تجار التجزئة على تبنّي مبادرات مثل الحجم الصحيح والتعبئة الذكية، ممّا يؤدي إلى تقليل كميّة المواد الغذائية التي يتمّ التخلّص منها سنوياً والتي تصل قيمتها إلى 15 مليار درهم إماراتي (4.1 مليار دولار) في الإمارات العربية المتحدة وحدها. ويمكن إعادة تدوير كميات كبيرة من المهملات من البلاستيك والألمنيوم والورق في المنطقة وإعادة استخدامها، ممّا يولّد فرص عمل ويضيف قيمةً إلى الاقتصاد.

وعلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي السعي لوضع إطار وطني شامل يضمن مساهمة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بنشاطٍ في حلٍّ شامل، وذلك من أجل بدء مسيرة التحوّل نحو الاقتصاد الدائري وتحقيق المنافع المتوخّاة.

المصدر: Strategy &, Putting GCC cities in the loop: sustainable growth in a circular economy, 2019.

5. دراسة حالة: تطوير إطار نظري لدمج الاستدامة في سياسة حماية المستهلك

في إطار منصّة الأونكتاد للشراكات البحثية (RPP) المصمّمة لتعزيز التعاون بين الأكاديميين وواضعي السياسات والمسؤولين عن إنفاذ القانون في الدول الأعضاء، قدّمت لورا بيست من جامعة نيلسون مانديلا متروبوليتان في جنوب أفريقيا دراسة حالة ضمن مبادرة بحثية بعنوان "دمج الاستدامة في سياسة حماية المستهلك"5. ويهدف البحث إلى مقارنة وتحليل بعض أفضل الممارسات لدمج الاستدامة في سياسة حماية المستهلك، لا سيما في البلدان الأفريقية. ونظر البحث المقارن في الأطر التشريعية في بلدان أخرى لتحديد أفضل الممارسات فيها واقتراح سُبُل تعديل سياسة جنوب أفريقيا لتشمل ممارسات الاستهلاك المستدامة، ومن ثمّ توجيه سلوك المستهلك نحو خيارات استهلاكية أكثر إنصافاً من الناحية الاجتماعية.

واختُتِم البحث باقتراح إطار نظري لدمج الاستدامة في سياسة حماية المستهلك. وحُدّدت أربعة أبعاد استناداً إلى استعراضٍ للمراجع المتاحة، هي: (1) تعريف الاستدامة بوضوح باعتبارها أحد أهداف السياسة؛ (2) النظر في آثار الاستدامة طوال دورة حياة المنتج؛ (3) تعزيز المبادرات القطاعية لتحقيق التنظيم الذاتي؛ (4) تنفيذ تدابير السياسة العامة الطوعية والإلزامية.

وفي الفصل الختامي من البحث، قيّمت الدراسة التطبيق العملي وجدوى إطار السياسة المقترحة لإدماج الاستدامة في سياسة حماية المستهلك في جنوب أفريقيا. وتمّ الاتصال بمجموعتين من الخبراء طلباً لآرائهم وانتقاداتهم للإطار. وأثبتت النتائج صحّة الجوانب الرئيسية الأربعة لإطار السياسة العامة المقترَح:

1. **جوانب تعريف الاستدامة:** تمّ التشديد على أهمية تعريف الاستدامة بوضوح باعتبارها أحد أهداف السياسة، مع إبراز الحاجة إلى وضع تعريفٍ دقيقٍ في إطار السياسة.
2. **دمج الاستدامة في جميع مراحل دورة الإنتاج والاستهلاك:** إنّ تركيز الإطار على النظر في آثار الاستدامة على دورة حياة المنتج بأكملها قد حظي بالموافقة واعتُبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف الاستدامة الشاملة.

3. **التنظيم الذاتي القطاعي من أجل الاستدامة:** تمّ التسليم بمفهوم المبادرات القطاعية لتحقيق التنظيم الذاتي المرتبط بالاستدامة كعنصرٍ قيّمٍ في الإطار. ويقرّ هذا النهج بالدور الاستباقي للقطاعات في اعتماد ممارسات مستدامة.
4. **الأدوات والتدابير الرامية إلى تمكين وتيسير تنفيذ الاستدامة في سياسة حماية المستهلك:** تمّ تأييد إدراج الأدوات والتدابير الطوعية والإلزامية في الإطار. واعتُبر هذا النهج المتوازن عملياً لتعزيز الاستهلاك المستدام.

وشدّد التقييم على الدور الأساسي لتثقيف المستهلك وإشراك أصحاب المصلحة في تحقيق أهداف السياسة المرتبطة بالاستدامة. وبيّن الاستعراض التفاوتات الاقتصادية في جنوب أفريقيا مسلّطاً الضوء على أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية للمستهلكين الفقراء والنظر في أثر الفقر على أهداف سياسة الاستدامة.

إضافةً إلى ذلك، شدّد التقييم على العوامل الرئيسية التي من شأنها أن تهيئ بيئة تمكينية لتنفيذ الإطار المقترَح. وشملت هذه العوامل مواءمة السياسات في ما بين المجالات الحكومية، واتباع نهج حكومي متماسك ومنسّق، وتحقيق الإدارة الرشيدة للشركات، واعتماد قِيَم مشتركة تعطي الأولوية لاحتياجات الأجيال المقبلة وتعزّز تثقيف المستهلك.

ويمكن استخدام الإطار المقترَح، رغم كونه خاصاً بجنوب أفريقيا، ليكون أساساً لوضع أُطُرٍ خاصة بكلّ بلد. وتسهم الرؤى في تحقيق قوّة الإطار وقابلية تطبيقه لمواجهة التحديات واغتنام الفرص الفريدة، وتعزيز الاستهلاك المستدام من خلال تدابير السياسة العامة الفعّالة.

6. التحديات الرئيسية في مواءمة سياسة حماية المستهلك مع أهداف الاستدامة

يكشف التفاعل المعقّد بين حماية المستهلك وأهداف الاستدامة عن العديد من التحديات التي تعيق مواءمتها. وتكمن العقبة الأساسية في استمرار الافتقار إلى وسائل التنفيذ الفعّالة التي تشمل الموارد المالية، والتكنولوجيات المتقدّمة، وتنمية القدرات، ممّا يولّد حاجزاً كبيراً أمام تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

ويمثل غياب المعلومات الموثوقة تحدياً آخر يعوق القياس الدقيق للتقدّم المُحرَز. ويؤدي الافتقار إلى المنهجيات الواضحة وشبكات المراقبة والإدارة الفعّالة للبيانات إلى تفاقم صعوبة تقييم المبادرات الرامية إلى مواءمة حماية المستهلك مع الاستدامة.

وتمثّل الشواغل المتعلّقة بالحوكمة عقبات إضافية تتّصف بضعف الأطر المؤسسية والهياكل. أمّا الافتقار إلى ترتيبات مؤسسية مخصّصة لأهداف الاستدامة فيطرح تحدياً كبيراً في مسار تحقيق استهلاكٍ متوازن ومستدام.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى تفكيك التعقيدات الناجمة عن مواءمة تدابير حماية المستهلك مع أهداف الاستدامة من خلال دراسة هذه التحديات عن كثب[6].

7. استنتاج

ختاماً، يمثّل تعزيز التنمية المستدامة من خلال حماية المستهلك مسؤوليةً مشتركة بين الجهات الفاعلة في السوق التي تشمل الحكومات والشركات والمستهلكين. وتضطلع الحكومات بدورٍ أساسي في جعل الاستهلاك المستدام جزءاً لا يتجزأ من سياسة المستهلك ومنحه الأولوية في كافة إجراءات الحكومة. ومن الضروري صياغة إطار قانوني ومؤسسي تمكيني لوضع أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة. وينبغي أيضاً إعطاء الأولوية لتنسيق السياسات بين الهيئات العامة ذات الصلة، بما في ذلك السلطات الاجتماعية والبيئية وتلك المرتبطة بالمستهلك. ويمكن للحكومات أن تستفيد من سلطتها التنظيمية لإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والشركات.

وينبغي للدول الأعضاء، على النحو الموصى به في المبادئ التوجيهية، أن تنفّذ استراتيجيات تعزّز الاستهلاك المستدام من خلال سياسات مختلفة، بما في ذلك اللوائح التنظيمية والأدوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات القطاعية. ومن الضروري وضع برامج إعلامية لزيادة الوعي بأثر الاستهلاك، وإلغاء الدعم الذي يشجّع الأنماط غير المستدامة، وتعزيز أفضل الممارسات الخاصة بكلّ قطاع. وعلى الحكومات أن توجّه الشركات في مسارها لتحقيق استدامة التصميم والإنتاج والتوزيع عن طريق تطبيق معايير الاستدامة الطوعية. ومن الأهمية بمكانٍ إنفاذ تشريعات حماية المستهلك من الممارسات المضلّلة، وخاصة الادعاءات البيئية الكاذبة.

وتشدّد المبادئ التوجيهية على الحاجة إلى ضمان حصول وكالات إنفاذ سياسة حماية المستهلك على الموارد اللازمة للامتثال للتشريعات وتحقيق الإنصاف. وينبغي للحكومات أن تشجع الأنماط المستدامة، بما في ذلك إعادة التدوير، واعتماد معايير السلامة، وتيسير الإدارة الآمنة للمنتجات الخطرة بيئياً. ثمّ أنّ تشجيع خدمة ما بعد البيع الموثوقة وتوفّر قطع الغيار يعزّز الاستهلاك المستدام.

يُعدّ الإقرار بدور الاستهلاك المستدام في النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة في المنطقة العربية أمراً بالغ الأهمية. ورغم التقدّم المُحرَز في هذا المجال، ثمّة حاجة إلى سنّ تشريعات تحمي المستهلك وتعزّز الاستدامة. ومن المهم اتّباع نهج قائم على تعدّد أصحاب المصلحة، يشمل نشر الحملات الإعلامية الفعّالة، وتمكين المستهلك، وتعزيز آليات إنصافه. كذلك، فإنّ التشريعات المرتبطة بالأعمال التجارية والتي تقترح تدابير مثل الحدّ الأدنى لفترات الضمان، والحقّ في تصليح المنتج، ووضع بطاقات تعريفية دقيقة على المنتجات، تكمّل المبادرات الموجّهة نحو المستهلك. علاوةً على ذلك، يضمن تعزيز تنسيق السياسات بين الإدارات الحكومية اتباع نهج شامل للاستدامة وتعزيز التغييرات الإيجابية في سلوك المستهلك. ويمكن للجهود التعاونية بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمستهلكين أن تسهّل الانتقال السلس إلى اقتصاد أكثر إنصافاً واستدامةً في المنطقة العربية. كذلك، فإنّ تعزيز التعاون بين مختلف الحكومات من خلال منصّاتٍ لتبادل أفضل الممارسات والخبرات أمرٌ بالغ الأهمية لتحفيز جهود الاستدامة الإقليمية.

الحواشي

1. McKinsey and NielsenIQ, Consumers care about sustainability—and back it up with their wallets, 2023.
2. الأونكتاد، الأمم المتحدة - المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك، 2016.
3. UNCTAD, World Consumer Rights Day: Do consumers play a role as influencers in sustainable consumption?, 2020.
4. ESCWA, Consumer protection country profiles. Arab Business Legislative Frameworks, 2023 (يصدر قريباً).
5. Best, L.A., A Framework to Incorporate Sustainability into South African Consumer Protection Policy. UNCTAD RPP Research and Policy Analysis Area, 2017.
6. Economic Commission for Africa (ECA), Background paper on sustainable consumption and production, 2021.

2400008A